

## اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه  
السعيد من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الجمعة الواقع في  
١٩٨٨/١١/١١

١٩٨٨/١١/١٢

رئيس الوزراء  
زهد الغرناطي

الجريدة الرسمية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

مبان : الاربعاء ٦ ربيع ثاني سنة ١٤٠٩ هـ . الموافق ١٦ تشرين ثاني سنة ١٩٨٨ م . العدد ٣٥٨٥

## الفرس

صفحة

- ٢١٩٢ نظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٨ نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن الهندسية في  
القوات المسلحة الاردنية
- ٢١٩٣ نظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ نظام معدل لنظام رسوم المتوجات الزراعية والحيوانية
- ٢١٩٥ اتفاقية نيويورك المتعلقة بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها
- ٢١٩٩ اتفاقية للنقل الدولي على الطرق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية
- ٢٢١٠ تعليمات تنظيم تقرير اخصائي التأمين على الحياة
- ٢٢٢٣ تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٨ صادرة عن وزير النقل والاتصالات
- ٢٢٢٣ تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ معدلة للتعليمات الادارية والمالية لشؤون الحج
- ٢٢٢٤ قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية

هذه احدى الاصل

## نخري الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٨  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٨

نظام معدل لنظام استخدام وملات اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استخدام وملات اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٨٨) ، ويقرا مع النظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرا عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى الفقرة ب من المادة ٣ من النظام الاصلي .

المادة ٣ - يعدل النظام الاصلي باضافة المادة ١٣ التالية اليه ويعاد ترقيم المادة ١٣ منه لتصبح برقم ١٤ :-

## المادة ١٣ -

يجوز دفع الملوات المنصوص عليها في هذا النظام للمهندس وضابط الهندسة عند نقله الى وظيفة عسكرية اخرى خارج مجال الهندسة تقتضيها مصلحة القوات المسلحة شريطة ان يقتصر ذلك بموافقة القائد العام الخطية المسبقة .

١٩٨٨/١٠/١٥

## الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	دوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير العمل	وزير الخارجية
د. هنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	مروان دوحين	مروان الحبود
وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الطاقة والفرقة المعدنية	وزير التكوين
د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	عبد السلام كنعان
وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري
رجائي الحجاني	د. طاهر كنعان	د. زيد حيزه	رياض الشكعه
وزير الثقافة والاثار القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. محمد العموري	د. هوش خليلات	المهندس شفيق الزاويده	يوسف حمدان
وزير التنمية الاجتماعية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة	وزير السياحة
د. نواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهري العجلوني

## نخري الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٨  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨

نظام معدل لنظام رسوم المنتوجات الزراعية والحيوانية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم المنتوجات الزراعية والحيوانية لسنة ١٩٨٨ ) ويقرا مع النظام رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرا عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند الثالث من الجدول رقم ١ الملحق بقانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ باضافة الفقرة هـ التالية الى آخره :-

هـ - رسوم تحليل المبيدات والاثار المتبقي لها المستوردة او المصدرة او المصنعة محليا .

مقدار الرسوم من كل مينة

نوع التحليل	مقدار الرسوم من كل مينة
١ - تقدير الاثر المتبقي لكل نوع من المبيد للمنتوجات الزراعية او الحيوانية .	١٠ دنانير
٢ - تقدير الاثر المتبقي لكل مبيد في التربة او الماء .	٥ دنانير
٣ - تقدير نوع ونسبة المادة او المواد الفعالة في المبيد .	١٥ ديناراً
٤ - تقدير نوع ونسبة المادة او المواد غير الفعالة في المبيد .	١٥ ديناراً

مكتبة حنة لاصول



المادة ٣ - يعدل الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ بأضافة الفقرة ط التالية الى آخره:-  
ط - رسوم الفحص المخبري على المواد او المنتجات الحيوانية المستوردة او المصدرة المعدة  
لغذاء الحيوان :-

الصفحة	مقدار الرسوم عن كل عينة
١ - الحليب لتغذية الحيوان	١٥ ديناراً
٢ - الاعلاف لتغذية الحيوان	١٥ ديناراً
٣ - اللقاحات البيطرية	٥ دنانير
٤ - المواد الغذائية المختلفة لتغذية الحيوان	١٥ ديناراً
٥ - الاعلاف والمواد لتغذية الاسماك	١٠ دنانير
٦ - الصوف او الجلود او الشعر	١٥ ديناراً
٧ - المصارين او الاحشاء	١٥ ديناراً

١٩٨٨/١٠/١٥

## الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	دوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير العمل	وزير الزراعة	وزير الخارجية
د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري
وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير التكوين
د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	عبد السلام كتمان
وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير لاصحه	وزير المياح والري
رجائي الدجاني	د. طاهر كتمان	د. زيد حمزه	رياض الشكك
وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والإسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. محمد الميموري	د. موسى خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان
وزير التنمية الاجتماعية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة	وزير السياحة
د. نواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهري المعجوني

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦٧٨ تاريخ ١٩٧٩/٧/٨ المتضمن الموافقة على تصديق اتفاقية نيويورك المتعلقة بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها بشكلها التالي :

## ميثاق

## حول الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها

( تمت الموافقة على هذا الميثاق من قبل مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في نيويورك بتاريخ ١٠ حزيران سنة ١٩٥٨ )

## المادة الأولى :-

- ١ - ينطبق هذا الميثاق على الأمور التي تتناول الاعتراف بقرارات التحكيم الصادرة في الدول غير الدولة التي يراد تنفيذ تلك القرارات لديها ، والناشئة عن المنازعات القائمة بين الأفراد ، طبيعية كانت أم قانونية ، كما وينطبق أيضا على قرارات التحكيم التي لا تعتبر قرارات محلية لدى الدولة المراد تنفيذ تلك القرارات لديها .
- ٢ - ان عبارة ( قرارات التحكيم ) لا تشمل فقط القرارات التي يصدرها المحكمون المعينون للبت في القضايا الإرادية بل تشمل أيضا القرارات التي تصدرها هيئات التحكيم الدائمة التي يخضع لها الفرقاء .
- ٣ - لدى التوقيع على هذا الميثاق او التصديق عليه او التقييد بهضونه او الانضمام اليه بمقتضى احكام المادة العاشرة منه ، يجوز لكل دولة على اساس المعاملة بالمثل ان تصرح بانها ستطبق احكام هذا الميثاق على الأمور المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الصادرة في أية دولة أخرى من الدول المتعاقدة ، كما ويجوز لها ان تصرح بانها سوف تحصر تطبيق هذا الميثاق على المنازعات الناشئة عن العلاقات القانونية ( تعاقدية كانت أم غير تعاقدية ) والتي تعتبر بأنها ذات طابع تجاري ينظر القانون المحلي للدولة التي تصدر مثل هذا التصريح .

## المادة الثانية :-

- ١ - على كل دولة من الدول المتعاقدة ان تعترف بالاتفاقيات الخطية التي يوافق الفرقاء فيها على ان يحلوا الى التحكيم أية منازعات تكون قد نشأت ( او التي يمكن ان تنشأ ) بينهم ويكون لها بمساس بعلاقات قانونية محددة تعاقدية كانت أم غير تعاقدية - وذلك فيما يتعلق بأي نزاع يمكن تسويته بطريق التحكيم .
- ٢ - تشمل عبارة ( الاتفاق الخطي ) الفقرة التحكيمية الواردة في أي عقد ، او أية اتفاقية للتحكيم موقعة عليها من قبل الفرقاء ، او التي من الممكن استنتاجها من التنازلات أو البرقيات المتبادلة بين الفرقاء .
- ٣ - يتوجب على محكمة البلد المتعاقد التي تقام لديها قضية ذات علاقة باتفاقية معقودة بين الفرقاء ضمن منطوق هذه المادة ، ان تحيل ذلك النزاع الى التحكيم وذلك بطلب من أحد الفرقاء : الا اذا تبين للمحكمة بان تلك الاتفاقية لاغية وباطلة ، او انها غير ملزمة ، او انه ليس في الامكان تنفيذها .

## المادة الثالثة :-

على كل دولة من الدول المتعاقدة ان تعترف بصحة قرارات التحكيم وتنفيذها ، وذلك بمقتضى اصول المحاكمات الرسمية الاجراء في البلد الذي يسرد الاستناد اليها فيه ، وبمقتضى الشروط المبينة في المواد التالية . ويجب ان لا تفرض على تنفيذ قرارات التحكيم التي ينطبق عليها هذا الميثاق أية شروط تكون أكثر مسوة ( او رسوم تكون أعلى ) من الشروط والرسوم المترتبة على تنفيذ قرارات التحكيم المحلية .

## المادة الرابعة :-

- ١ - من أجل الحصول على الاعتراف والتنفيذ المبحوث عنهما في المادة السابقة يتوجب على الفريق الذي يطلب مثل ذلك الاعتراف والتنفيذ ان يبرز ما يلي مستند تقديم الطلب :-  
أ - قرار التحكيم الأصلي المصدق ، او صورة مصدقة منه .  
ب - الاتفاقية الأصلية المبحوث عنها في المادة الثانية ، او صورة مصدقة منها .
- ٢ - اذا لم يكن قرار التحكيم او الاتفاقية منظمين باللغة الرسمية للبلد المراد الاستناد اليها فيه ، فيتوجب على الفريق الذي يطلب بالاعتراف بذلك القرار وتنفيذه ان يبرز ترجيحاً لهذه المستندات بلك اللغة ، ويتوجب المساعدة على تلك الترجيمات من قبل مترجم محلف او من قبل موظف دبلوماسي او قنصلي .

هكذا من المص

## المادة الخامسة : —

- ١ — يجوز رفض طلب الاعتراف بقرار التحكيم وتنفيذه، وذلك بناء على طلب المدعى عليه ، شريطة ان يقدم هذا الأخير الى الجهة المقدم اليها ذلك الطلب اثباتاً بما يلي :
  - أ — ان الفرقاء في الاتفاقية المبحث منها في المادة الثانية كانوا ملقدي الاهلية بموجب القانون المطبق عليهم او ان تلك الاتفاقية لم تكن صحيحة بمقتضى القانون الذي تخضع اليه تلك الاتفاقية ، او ( في حالة عدم وجود الدليل على ذلك ) بمقتضى قانون البلد الذي صدر فيه قرار التحكيم — او
  - ب — ان الفريق الذي صدر قرار التحكيم ضده لم يبلغ اي اشعار بتعيين المحكم ، او بإجراءات التحكيم، او انه كان غير قادر على عرض قضيته — او
  - ج — ان قرار التحكيم يبحث في نزاع خارج عن نطاق الشروط التي تم بموجبها احالة ذلك النزاع الى التحكيم، او انه يتضمن قرارات حول امور خارجة عن نطاق التحكيم : ويشترط في ذلك انه اذا امكن فصل الامور التي كانت معروضة للتحكيم عن الامور التي لم تكن معروضة للتحكيم ، فيجوز الاعتراف بذلك الجزء من القرار الذي يتناول الامور التي كانت معروضة للتحكيم ، وتنفيذه .
  - د — ان تشكيل الهيئة التحكيمية ( او ان اجراءات التحكيم ) لم تجر بموافقة الفرقاء ، او في حالة عدم وجود موافقة كهذه فان الاجراءات لم تكن متفقة مع قانون البلاد التي جرى فيها التحكيم .
  - هـ — ان قرار التحكيم لم يكتسب بعد صفة الالتزام بحق الفرقاء ، او انقضى فسخ او اوقف بمفعوله من قبل هيئة ذات اختصاص ، او بمقتضى احكام القانون الساري المعمول في البلاد التي صدر فيها قرار التحكيم المذكور .
- ٢ — يمكن رفض الاعتراف بقرار التحكيم وتنفيذه اذا رأت السلطات في البلد المطلوب تنفيذ القرار فيه :
  - ١ — ان موضوع الخلاف لا يمكن حله بطريق التحكيم بموجب قوانين ذلك البلد او .
  - ب — ان الاعتراف بذلك القرار وتنفيذه يناقض السياسة العامة لذلك البلد .

## المادة السادسة : —

اذا قدم طلب لنسخ او ايقاف العمل بقرار التحكيم الى السلطة ذات الاختصاص بموجب المادة الخامسة — الفقرة (أ) ، (هـ) فيجوز للهيئة التي قدم اليها طلب تنفيذ قرار التحكيم ( اذا رأت من المناسب ) ان تؤجل اعطاء القرار بشأن تنفيذ قرار التحكيم، كما ويمكنها بناء على طلب الفريق طالب التنفيذ ، ان تأمر بتقديم كفالة مناسبة .

## المادة السابعة : —

- ١ — ان نصوص الميثاق الحالي لا تؤثر على صحة الاتفاقيات المتعددة الاطراف او على صحة الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتنفيذ قرارات التحكيم والتي تكون الدول المتعاقدة فرقاء فيها ، كما ولا تحرم اي فريق اخر اذا علاقة من حقه في الحصول على قرار تحكيم بالطريقة والى المدى المسموح به في القوانين او المعاهدات المرجعية الاجراء في البلد الذي يراود الاستناد الى قرار التحكيم .
- ٢ — لا ينطبق بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٣ ولا ميثاق جنيف المتعلق بتنفيذ قرارات التحكيم الانجليزية لسنة ١٩٢٧ على الدول المتعاقدة ، وذلك بمجرد التوقيع باحكام هذا الميثاق ، والى المدى الذي يتم فيه هذا التقييد .

## المادة الثامنة : —

- ١ — يبقى هذا الميثاق مفتوحاً لغاية ٣١ كانون الاول ١٩٥٨ للتوقيع عليه بالنيابة عن اي عضو من اعضاء هيئة الامم المتحدة ، او بالنيابة من اية دولة اخرى تكون مضا ( او ستصبح مضا ) في اية وكالة متخصصة من وكالات هيئة الامم المتحدة ، او من الدول التي تشارك في عضوية محكمة العدل الدولية ، او بالنيابة عن اية دولة تكون قد وجهت اليها الدعوة من قبل الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة .
  - ٢ — يجري التصديق على هذا الميثاق ، وتودع وثائق التصديق لدى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة .
- المادة التاسعة : —**
- ١ — يكون هذا الميثاق مفتوحاً لانضمام كافة الدول المشار اليها في المادة الثامنة .
  - ٢ — يتم الانضمام الى هذا الميثاق بإيداع طلب الانضمام لدى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة .

## المادة العاشرة : —

- ١ — يجوز لاية دولة حين توقيعها على هذا الميثاق ، او حين التصديق عليه او الانضمام اليه ، ان تعلن تنديد تطبيقه بحيث يشمل كافة المناطق الواقعة تحت اشرافها الدولي . ويصبح مثل هذا الاعلان ساري المفعول اعتباراً من تاريخ تطبيق الميثاق على الدولة ذات العلاقة .
- ٢ — يمكن اجراء مثل هذا التنديد فيما بعد ، وذلك عن طريق ارسال اشعار بذلك الى سكرتير عام هيئة الامم المتحدة ، ويعتبر هذا الاجراء نافذاً اعتباراً من اليوم التسعين الذي يلي اليوم الذي يتم فيه استلام الاشعار المبحوث عنه من قبل سكرتير عام هيئة الامم المتحدة او اعتباراً من تاريخ تطبيق الميثاق لدى الدولة ذات العلاقة : ايها يأتي ترتيبه اخيراً .
- ٣ — بالنسبة للبلدان التي لم يشملها هذا الميثاق عند التوقيع عليه او تصديقه او الانضمام اليه ، ينوجب على كل دولة ان تبحث إمكانية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنديد تطبيق هذا الميثاق على تلك المناطق شريطة الحصول على موافقة حكومات تلك المناطق ، اذا كان مثل هذا الاجراء ضرورياً لاسباب دستورية .

## المادة الحادية عشرة : —

- طبق الاحكام التالية على الدولة الاتحادية ( غير الوحدوية ) : —
- ١ — بالنسبة الى مواد هذا الميثاق التي تدخل ضمن الصلاحيات التشريعية للدولة الاتحادية ، فان القوائم الدولية الاتحادية يكون لها نفس المدى كالتزامات الدول المتعاقدة وغير الخاضعة الى النظام الاتحادي .
  - ب — بالنسبة الى مواد هذا الميثاق التي تدخل ضمن الصلاحيات التشريعية للولايات او المقاطعات الاعضاء في الاتحاد والتي بحسب النظام الدستوري للاتحاد لا تكون ملزمة على اتخاذ اجراء تشريعي معين ، يتوجب على الحكومة الاتحادية ان تحيط السلطات ذات العلاقة في تلك الولايات او المقاطعات ملماً بهذه المواد مشفوعة بالتوصيات اللازمة وذلك في اقرب وقت ممكن .
  - ج — يتوجب على الدولة الاتحادية المنضمة الى هذا الميثاق، بناء على طلب اية دولة من الدول المتعاقدة ( المبلغ اليها عن طريق السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ، ان تبادر الى توريد تلك الدولة ببيان عن الوضع القانوني ، وعن التعامل المتبع في الاتحاد وفي الولايات التابعة له ، وذلك بالنسبة الى نص معين من نصوص هذا الميثاق ، مع بيان مدى تقيد السلطات التشريعية بذلك النص او بآية اجراءات اخرى .

## المادة الثانية عشرة : —

- ١ — يصبح هذا الميثاق نافذاً في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ ايداع الوثيقة الثالثة من وثائق التصديق او الانضمام .
- ٢ — كل دولة تصدق على هذا الميثاق او تنضم اليه بعد ايداع الوثيقة الثالثة من وثائق التصديق او الانضمام يصبح هذا الميثاق نافذاً بحقتها في اليوم التسعين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق او الانضمام المبحوث عنها .

## المادة الثالثة عشرة : —

- ١ — يجوز لاية دولة من الدول المتعاقدة ان تنسحب من هذا الميثاق وذلك بتقديم اشعار خطي بذلك الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة . ويتم الانسحاب بعد انقضاء سنة واحدة على تاريخ استلام الاشعار من السكرتير العام .
- ٢ — اية دولة من الدول التي تكون قد تقدمت بتصريح او اشعار بمقتضى احكام المادة العاشرة من هذا الميثاق يجوز لها في اي وقت لاحق ، وباشعار ترسله الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ، ان تعلن ان هذا الميثاق لم يعد معمولاً به في المنطقة ذات العلاقة وذلك بعد انقضاء سنة واحدة على تاريخ استلام الاشعار من السكرتير العام .
- ٣ — يظل هذا الميثاق مطبقاً على قرارات التحكيم التي اتخذت بشأنها الاجراءات اللازمة من اجل الاعتراف بها او تنفيذها قبل تاريخ الانسحاب .

هكذا من المصلح



## المادة الرابعة عشرة :

لا يحق لاحدى الدول المتعاقدة ان تلجأ الى تطبيق هذا الميثاق ضد الدول المتعاقدة الاخرى ما لم تكن تلك الدولة نفسها متقيدة بالحكم الميثاق والى نفس المدى

## المادة الخامسة عشرة :

- على السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة ان يبلغ الدول المبحوث عنها في المادة الثامنة بما يلي :
- ١ - التوقيع والتصديق بمقتضى المادة الثامنة
  - ب - الانضمام بمقتضى المادة التاسعة .
  - ج - التصريحات والاشعارات بمقتضى المواد الاولى والم عشرة والحادية عشرة .
  - د - تاريخ بدء العمل بهذا الميثاق بمقتضى المادة الثانية عشرة .
  - هـ - الانسحابات والاشعارات بمقتضى المادة الثالثة عشرة .

## المادة السادسة عشرة :

- ١ - يجرى ايداع هذا الميثاق في ارشيف هيئة الأمم المتحدة ، وقد تم وضعه باللغات الصينية والانكليزية والفرنسية والروسية والاسبانية - وتعتبر هذه الصيغ باجمعها صحيحة : على قدم المساواة فيما بينها .
- ٢ - على السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة ان يرسل صورة مصدقة من هذا الميثاق الى الدول المبحوث عنها في المادة الثامنة .

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية النقل على الطرق المقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية بشكلها التالي :-

## اتفاقية للنقل الدولي على الطرق

## بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية

برغبة من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية  
في تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر اراضيهما بطريق الترانزيت  
قد اتفقتا على ما يلي :-

## المادة ( ١ )

تسري احكام هذه الاتفاقية على النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق من والى اراضي احد الطرفين المتعاقدين وعبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريق الترانزيت باستعمال وسائط النقل المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين .

## المادة ( ٢ )

## تعريف

لأغراض هذه الاتفاقية :-

- أ - تعني كلمة ( ناقل ) اي شخص طبيعي او معنوي مرخص لنقل الركاب والبضائع بموجب القوانين والانظمة والتعليمات المرعية للاطراف المتعاقدة .
- ب - ١ - تعني عبارة ( واسطة نقل ) اي واسطة نقل على الطرق تدار بواسطة محرك ومخمة للنقل اكثر من ثمانية ركاب باستثناء السائق ، او لنقل البضائع او تقوم بهجر مثل هذه الواسطة .

هكذا من الاصل

٢- او اي مجموعة تتألف من واسطة جسر كما هو مبين في اعلاه فقرة ( ١ )  
ومقطورة او نصف مقطورة مرتبطة بها ومخزمة للنقل للركاب  
او البضائع .

ج ( تعني كلمة ( تمرير ) التمازج الممنوحة لواسطة نقل الركاب المسجلة في  
بلد احد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الآخر للسماح لواسطة  
النقل بالدخول والخروج لأراضي الطرف المتعاقد الآخر .

د ( تعني عبارة ( خط باص منتظم ) نقل الركاب بين اراضي الطرفين المتعاقدين  
بموجب مسار محدد ومتمشياً مع المسارات والاجور الوطنية .

هـ ( تعني عبارة ( خط باص ترانزيت منتظم ) خط الباص المنتظم الذي ينطلق  
من اراضي احد الطرفين المتعاقدين ويمر بأراضي الطرف المتعاقد الآخر بدون  
تحميل او تنزيل للركاب وينتهي في اراضي بلد ثالث .

و ( تعني عبارة ( خدمة خط مكوكي ) نقل الركاب الدولي المنتظم على شكل مجموعات  
محددة في مدة الرحلة ومن نقطة انطلاق ثابتة الى نقطة وصول ثابتة ، وعمود  
هذه المجموعات الى نقطة الانطلاق الاولى في نهاية الرحلة المنتظمة ، ( الركاب  
في المجموعة يعودون في نفس المجموعة واول رحلة عودة من نقطة الوصول وأخر  
رحلة الى نقطة الوصول ستكون بدون ركاب ) .

ز ( تعني عبارة ( خدمة النقل السياحي المنفلق ) النقل الدولي لمجموعة محددة من  
الركاب في واسطة نقل محددة في رحلة سياحية ، تبدأ من نقطة في اراضي احد  
الطرفين المتعاقدين وتنتهي في اراضي الطرف المتعاقد نفسه دون تحميل  
او تنزيل للركاب .

ح ( تعني عبارة ( نقل عبور ترانزيت ) نقل الركاب والبضائع عبر اراضي احد  
الطرفين المتعاقدين وبين نقاط انطلاق ووصول تقع خارج أراضي هذا الطرف  
المتعاقد .

#### المادة ( ٣ )

يعترف كل طرف متعاقد بموجب احكام هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الآخر  
بحق عبور الركاب وامتعتهم ، والبضائع التجارية ، ووسائل النقل العائدة للطرف  
المتعاقد الآخر فوق المسارات المحددة من قبل السلطات المختصة لكل  
طرف متعاقد .

#### المادة ( ٤ )

بموجب التشريعات الوطنية العائدة لكل من الطرفين المتعاقدين وبموجب تمرير  
مسبق يستطيع الناقل في احد الطرفين المتعاقدين ان ينشئ المكاتب او يميز  
ممثلين او وكلاء في اراضي الطرف المتعاقد الآخر .  
على الناقل ألا يمارس عمل وكيل سفر وسياحة في اراضي الطرف المتعاقد الآخر .

#### المادة ( ٥ )

لا يفرض أي من الطرفين المتعاقدين اية رسوم أو ضرائب استيراد او تصدير ( بما  
في ذلك الرسوم الجمركية ) على وسائل النقل العائدة للطرف المتعاقد الآخر  
المارة بالترانزيت عبر اراضيه باستثناء ما يلي :-  
(١) رسوم استعمال الطرق (رسوم الطرق والجسور) .

هكذا من النص

ب) بدل خدمات صيانة وحماية وإدارة الطرق والنقل عليها .

ج) الترامات المعروضة على مخالفة الأوزان الإجمالية ، الأبعاد القصوى ، الحمولة الصافية لوسائل النقل والمهيئة في التشريعات الوطنية المحلية للمطابقين المتعاقدين .

يجوز إعفاء النقل بالعبور " الترانزيت " أثناء مروره بأراضي الطرفين المتعاقدين وعلى أساس تبادل من بدل الخدمات الواردة في " ب " أعلاه .

#### المادة ( ٦ )

في حالة مخالفة الناقلين والسواقين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين ————— الأنظمة والتعليمات التي تحكم المرور والنقل في أراضي الطرف المتعاقد الآخر فعلى السلطة المختصة في ذلك الطرف الأخير أن تعلم السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الأول .

والسلطة المختصة في الطرف الأخير ستشعر السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الأول عن الإجراءات المتخذة بحق المخالفات المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

#### المادة ( ٧ )

لا يسمح لوسائل النقل المسجلة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب والبضائع بين أية نقطتين داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر . وما لم يحمل الناقل من الطرف المتعاقد الأول على تصريح خاص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر لا يستطيع القيام بنقل الركاب والبضائع من أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى أراضي بلد ثالث .

#### المادة ( ٨ )

لا يسمح لواسطة النقل الفارغة والمسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين بالدخول إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر لالنقاط الركاب والبضائع ما لم يحمل على تصريح خاص لهذا الغرض من السلطة المختصة لذلك الطرف المتعاقد الآخر .

#### المادة ( ٩ )

لا تستطيع واسطة النقل المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين تحميل البضائع في رحلة العودة إلى بلدها أو إلى بلد ثالث بعد تفريغ حمولتها في الطرف المتعاقد الآخر ما لم تحمل على تصريح خاص وبموجب التشريعات الوطنية لذلك الطرف المتعاقد الآخر .

#### المادة ( ١٠ )

يستطيع الناقل في أحد الطرفين المتعاقدين أن يشغل باص منتظم إلى أو خط باص ترانزيت منتظم عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر شريطة الحصول على تصريح مسبق من السلطة المختصة في ذلك الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب مراعاة تحرير تصاريح متكافئة من قبل الطرفين المتعاقدين .

ملفنا من الصور



## المادة ( ١١ )

تستطيع وسائل النقل المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين أن تقوم بخدمة الخط الساحلي المعلق والخدمة المكونة من وإلى الطرف المتعاقد الآخر بدون الحصول على تصريح بذلك .

## المادة ( ١٢ )

لا يحتاج نقل البضائع بالترانزيت عبر أراضي الطرفين المتعاقدين إلى تصريح مسبق .

## المادة ( ١٣ )

يحتاج نقل الأسلحة والمفرقات والمعدات الحربية والمتفجرات بين الطرفين المتعاقدين أو بالمرور عبر أراضيها إلى تصريح خاص يتم الحصول عليه من الطرف المتعاقد الآخر .  
ويمنع النقل بالترانزيت لأي بضائع محظورة دخولها أي من البلدين المتعاقدين لأسباب الحماية لصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات .

## المادة ( ١٤ )

يأخذ الطرفان المتعاقدان كافة الإجراءات اللازمة ما أمكن ذلك لتبسيط وتسهيل والإسراع في الإجراءات الجمركية والأعمال الرسمية الأخرى فيما يتعلق بنقل الركاب والبضائع .

## المادة ( ١٥ )

١ - على كافة وسائل النقل التي تقوم بالنقل الدولي أن تكون مصحوبة بوثائق ادخال جمركي مؤقت ( CARNET DE PASSAGE EN DOUANE ) أو تريبتيك ( Triptique ) بموجب أحكام الاتفاقيات الجمركية الدولية ذات العلاقة صادرة عن السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين .

وفي حالة مثل هذه الوثائق الجمركية الدولية ، فتطبق أحكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني .

٢ - أما إذا كان النقل الدولي للبضائع مغني بوثيقة تير ( TIR ) فتطبق الأنظمة المنصوصة عليها في ميثاق تير للبضائع أو المركبات ، وإذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغني بوثيقة تير ( TIR ) فتطبق أحكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني .

٣ - على سائقي المركبات الذين يقومون بالنقل الدولي بموجب نصوص هذه الاتفاقية أن يكون بحوزتهم الوثائق التالية :-

( أ ) رخصة سوق سارية المفعول مطابقة للشقة المركبة التي يقودها  
يجب أن تكون تلك الرخصة مطابقة لأحكام القوانين والأنظمة المعمرة في البلد المسجلة فيه الواسطة أو أن تكون رخصة سوق دولية .

( ب ) رخصة لواسطة النقل سارية المفعول .

( ج ) جواز سفر ساري المفعول يحتوي على كافة تأشيرات الدخول اللازمة .

هكذا من الملاحظ



## المادة ( ١٦ )

تصدر السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين تأشيرات دخول سارية المفعول لمدة ستة أشهر ولعدة سفرات لكل سائق ومساعدته من الذين يقومون بالنقل الدولي للركاب أو البضائع بموجب احكام هذه الاتفاقية والقوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية ذات العلاقة .

## المادة ( ١٧ )

يعطى الوقود الموجود في الخزان القياسي لواسطة النقل من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى ، الخزان القياسي هو الخزان المجهزة به الواسطة من قبل الشركة الصانعة .

## المادة ( ١٨ )

قطع الفخار المستعملة التي تم استبدالها يجب ان يعاد تصديرها او يتم انتاجها تحت اشراف السلطة الجمركية او ان يتم تسليمها اليهم .  
استيراد قطع الفخار يتم بموجب القوانين والأنظمة الوطنية .

## المادة ( ١٩ )

١- يجب ان تحمل وسائل النقل المستعملة في النقل الدولي للركاب وامتصاص والبضائع بين البلدين المتعاقدين او عبرهما على بوليصة تأمين ضد الشخص الثالث بموجب القوانين والأنظمة السارية في كل من الطرفين المتعاقدين .

ب) بوليصة تأمين اخرى تغطي الاضرار التي قد تنشأ اثناء النقل على الركاب والامتعة والبضائع ، وان تكون هذه البوليصة بموجب القوانين والأنظمة السارية في البلد المسجلة في الواسطة .

## المادة ( ٢٠ )

التسويات المالية بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بعمليات النقل والمعبور يتم بموجب عملات قابلة للتحويل مقبولة من قبل البنوك المرخصة في الطرفين المتعاقدين وبموجب القوانين والأنظمة والتعليمات السارية في الاطراف المتعاقدة .

## المادة ( ٢١ )

في حالة الحوادث والاعطال أو أية صعوبات اخرى يجب على السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الذي حملت فيه الحادثة ان تقوم بتزويد الطرف المتعاقد الآخر بتقارير ونتائج التحقيق وأية معلومات أخرى ضرورية .

## المادة ( ٢٢ )

يجب ان يتقيد الناقلين والطاقل لواسطة النقل المسجلة في احد الطرفين المتعاقدين بالقوانين والأنظمة التي تحكم المرور على الطرق السارية في الطرف المتعاقد الآخر .  
اية امور اخرى تخص عمليات النقل والتي لم يرد ذكرها في هذا الاتفاق تخضع الى القوانين والأنظمة والتعليمات السارية في كلا الطرفين المتعاقدين .

هكذا من النص

## المادة (٢٣)

تشكل لجنة مشتركة من ممثلين للطرفين المتعاقدين :-

(أ) مهام هذه اللجنة :-

١. الاعتراف على تنفيذ هذه الاتفاقية .
٢. دراسة المشاكل التي لم يتم التغلب عليها من قبل السلطات المختصة بموجب المادة ( ٢٤ ) من هذه الاتفاقية وإيجاد الحلول المناسبة لها .
٣. مراجعة كل المواضيع التي تقع ضمن هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها .
٤. التوصية بأجراء أية تعديلات الى مواد هذه الاتفاقية ورفعها الى الجهات المختصة للمصادقة .
٥. لبحث أية أمور أخرى يتم الاتفاق بين الطرفين على بحثها .
- ب) تجتمع اللجنة المشتركة مرة كل سنة في تركيا والاردن بالتناوب ، والاجتماعات يتم ترتيبها بين الطرفين المتعاقدين بواسطة القنوات الدبلوماسية .
- ج) سيتضمن جدول اعمال اللجنة المشتركة إيجاد الحلول للمشاكل المتعلقة فيما يخص بتنفيذ الاتفاقية ، واستكشاف امكانيات تطوير وتحسين عمليات النقل بين وعبر البلدين المتعاقدين .

## المادة ( ٢٤ )

السلطات المختصة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية هي :-

- |                            |                                    |
|----------------------------|------------------------------------|
| ( أ ) في الجمهورية التركية | ( ب ) في المملكة الاردنية الهاشمية |
| مديرية النقل البري         | مديرية النقل على الطرق             |
| وزارة النقل                | وزارة النقل والاتصالات             |
| أنقرة                      | عمان                               |

## المادة ( ٢٥ )

١. بعد انجاز الاجراءات الرسمية اللازمة بموجب التشريعات العائدة للطرفين المتعاقدين وبموجب الاشعارات المتبادلة من خلال القنوات الدبلوماسية تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ آخر اشعار .
٢. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائياً من سنة الى أخرى ما لم يتم انهاء العمل بها من قبل أي من الطرفين المتعاقدين مع اعطاء اشعار خطي قبل ثلاثة أشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيتها الى الطرف المتعاقد الآخر .
- و شهادة على ذلك وقعت هذه الاتفاقية من قبل الموقعين أدناه والمفوضين رسمياً وحسب الاصول من حكومتهما .
- حررت من نسختين أصليتين في مدينة استانبول يوم الاثنين الموافق ٥ الشهر أيلول لعام ١٩٨٨ ، وذلك باللغة الانجليزية .

عن حكومة	عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية	الجمهورية التركية
المهندس خالد الحاج حسن	الاستاذ أكرم باكدميرلسي

هكذا عند الاصل



تعليمات تنظيم تقرير اخصائي التأمين على الحياة  
صادرة بالاستناد الى احكام المادة (٦٠) من قانون مراقبة  
اعمال التأمين رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤

استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة (٦٠) من قانون مراقبة اعمال التأمين رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ ولتنظيم تقرير اخصائي التأمين على الحياة المطلوب بموجب احكام المادة (٣٨) من قانون مراقبة اعمال التأمين المذكور ، اقرر ما يلي :

- المادة (١) : تسمى هذه التعليمات تعليمات تنظيم تقرير اخصائي التأمين على الحياة ويعمل بها اعتبارا من تاريخ مدورها في ١٩٨٨/٩/٢٤ .
- المادة (٢) : يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها فيما يلي الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
- القانون : قانون مراقبة اعمال التأمين الساري المفعول .
- الوزير : وزير الصناعة والتجارة
- المراقب : مراقب التأمين المعين وفق احكام القانون
- الشركة : شركة التأمين المجازة لتعاطي اعمال التأمين على الحياة في المملكة وفق احكام القانون .
- اخصائي التأمين على الحياة : الشخص الحاصل على شهادة اخصائي تأمين على الحياة والمسجل لدى المراقب بموجب التعليمات الخاصة والمعروف بالخبير الاكتواري .
- المادة (٣) : يعد اخصائي التأمين على الحياة تقريره عن نتائج الفحص المطلوب بموجب المادة (٣٨) فقرة (١) من القانون طبقا للملحق والنماذج المرفقة بهذه التعليمات وتقدم الشركة نسخة من هذا التقرير (موقعة من اخصائي ) الى الوزارة خلال ستة اشهر من تاريخ بدء الفحص مصحوبة باقرار من المسؤولين عن ادارة الشركة بانها قد زودت اخصائي بكافة البيانات والمعلومات اللازمة للوصول الى تقدير صحيح للالتزامات الشركة من الوثائق التي تخضع لهذا الفحص وكذلك جميع المعلومات والبيانات اللازمة للشحري عن احوال الشركة المالية عن عمليات فرع الحياة بما في ذلك تقدير الديون والموجودات .
- المادة (٤) : اذا تبين ان تقرير اخصائي لا يدل على حقيقة الحالة المالية للشركة بالنسبة لتأمينات الحياة بسبب اتباع أسس في التقدير لا يبررها الواقع جاز للوزير وبتنسيب من المراقب ان يطلب اعادة الفحص على نفقة الشركة .

وزير الصناعة والتجارة

حمدي الطباع

نموذج تقرير اخصائي التأمين على الحياة  
( الخبير الاكتواري ) عن عمليات التأمين على الحياة

- ١ - اسم الشركة :
  - ٢ - تاريخ التقدير الحالي :
  - ٣ - تاريخ آخر تقدير :
  - ٤ - معدل الفائدة المستخدم :
  - ( في حالة استخدام أكثر من معدل يذكر المعدل المستخدم في كل نوع من أنواع التأمين ) .
  - ٥ - جدول الحياة المستخدم :
  - ٦ - الطرق المتبعة في التقدير بشأن :
  - ٧ - الطرق المتبعة والمبادئ العامة المستخدمة في :
- ١ - في حالة استخدام أكثر من جدول تذكر هذه الجداول مع ذكر أنواع التأمين التي استخدمت فيها .
  - ب - في حالة استخدام جداول غير منشورة ترفق بيانات كاملة عن معدلات الوفيات المستخدمة في كل نوع من أنواع التأمين .
  - ٦ - الطرق المتبعة في التقدير بشأن :
  - أ - الاعمار عند بدء التأمين واستحقاق الأقساط والوثائق .
  - ب - الاعمار عند تاريخ التقدير .
  - ج - المدة المتبقية حتى تاريخ استحقاق الوثيقة أو حتى تاريخ استحقاق آخر قسط واجب الدفع .
  - د - الأقساط التي تدفع على فترات أقل من سنة .
  - هـ - التأكد من الغاء القيم السلبية النظرية .
  - و - الوصول الى الأقساط الصافية المستعجلة عند تقدير الالتزامات .
  - ٧ - الطرق المتبعة والمبادئ العامة المستخدمة في :
  - أ - تقدير الالتزامات ( مثل طريقة حساب الفرق بين القيمة الحالية للالتزامات الشركة والقيمة الحالية للالتزامات المؤمن له المستقبلية أو أي طريقة أخرى تذكر بالتفصيل ) .
  - ب - حالة العقود الصادرة لأشخاص دون المستوى الصحي العادي .
  - ج - حالة العقود الصادرة للأشخاص العاديين المعرضين لأخطار غير عادية .
  - د - تقدير الالتزامات بالنسبة للعقود الإضافية مثل التأمين ضد الحوادث والمرض .
  - هـ - التأكد من أن الاحتياطي الحسابي لأي وثيقة لا يقل عن قيمة التصفية المضمونة ( ان وجدت ) .
  - و - تعديل القسط الصافي مع ذكر أسباب التعديل .
  - ز - تقدير الالتزامات الإضافية المترتبة على حق الاختيار وحق التجديد وضمان معدلات الأقساط .
  - ح - تقدير الالتزامات الإضافية المترتبة على الاختلاف بين طبيعة ومدة الاستثمارات المخصصة لمقابلة الالتزامات الناتجة عن التقدير وطبيعة ومدة هذه الالتزامات .
  - ط - توزيع الفائض بين حملة الوثائق والشركة مع بيان اذا كانت طريقة التوزيع قد نص عليها في عقد تأسيس الشركة أو في وثائق التأمين أو في أية منشورات عن الشركة .

هكذا من الأصل

٨ - البيانات المستخدمة في التقدير والنتيجة منه على الوجه التالي :

أولاً : بيانات عن نشاط الشركة وفقاً للنماذج التالية :

- نموذج (١) : عمليات التأمين على الحياة الجديدة عن فترة التقدير .
- نموذج (٢) : حركة الوثائق السارية خلال فترة التقدير .
- نموذج (٣) : تحليل الأقساط التجارية عن فترة التقدير .
- نموذج (٤) : تحليل المطالبات عن فترة التقدير .

ثانياً : بيانات تقدير الالتزامات في نهاية فترة التقدير :

- نموذج (٥) : ملخص وثائق التأمين على الحياة وتقديرها .
- نموذج (٦) أ - : تأمينات مدى الحياة السارية .
- نموذج (٦) ب - : تأمينات مختلط السارية .

ثالثاً : بيانات عن نتائج التقدير وفقاً للنماذج التالية :

- نموذج (٧) : الاحتياطيات في تاريخ التقدير .
- نموذج (٨) : بيان توزيع الفائض الناتج عن التقدير .

٩ - حساب الإيرادات والمصروفات لفرع الحياة عن كل سنة من سنوات فترة التقدير والمجموع عن فترة التقدير .

١٠ - شهادة الخبير الاكتواري :

اسم أخصائي تأمين الحياة :

رقم قيده في سجل الوزارة :

توقيع الأخصائي :

اسم الشركة :

بيان بعمليات التأمين على الحياة الجديدة خلال الفترة :

نموذج رقم (١)

دينار أردني

البيان	داخل المملوكة			فروع/توكيلات خارجية			الإجمالي		
	عدد الوثائق	مبالغ التأمين	الأقساط	عدد الوثائق	مبالغ التأمين	الأقساط	عدد الوثائق	مبالغ التأمين	الأقساط
(١) وثائق فردية									
(أ) بأقساط سنوية									
- مختلط									
- مدى الحياة									
- مؤقت									
- أنواع أخرى									
(ب) أقساط وحيدة									
- مختلط									
- مدى الحياة									
- مؤقت									
- أنواع أخرى									
(٢) دفعات									
(أ) بأقساط سنوية									
(ب) بأقساط وحيدة									
(٣) وثائق جماعية									
(أ) جماعي مؤقت									
(ب) جماعي مختلط									
(ج) جماعي دفعات									
المجموع									

بالنسبة للشركات الأردنية فقط .

ملوحظة : يبين معدل سعر الصرف المستخدم لتحويل العملات الأجنبية إلى دينار أردني .

توقيع مدير الشركة :

تصديق مدقق الحسابات القانوني :

هكذا من المصلح



نموذج رقم (٢) اسم الشركة :  
بيان حركة الوثائق السارية خلال الفترة :  
يعد لكل التأمينات (١) الفردية (٢) الجماعية

دينار

البيان	عدد الوثائق			مبالغ التأمين		
	داخل المملكة	فروع/توكيلات خارجية	المجموع	داخل المملكة	فروع/توكيلات خارجية	المجموع
١ - الوثائق السارية في أول العام						
إضافات						
(١) وثائق جديدة						
(٢) زيادة مبالغ التأمين						
(٣) إعادة سريان						
ب) مجموع الإضافات						
انتهاءات						
(٤) الوفاة						
(٥) المعجز						
(٦) الوفاء						
(٧) انتهاء مدة المؤقت						
(٨) التصفية						
(٩) نفاذقيمة التصلية						
(١٠) الامفاء بدون قيمة						
(١١) التطفيز						
(١٢) التحويل الى نوع آخر						
(١٣) عدم دفع القسط الأول						
(١٤) أسباب أخرى						
ج - مجموع الانتهاءات الساري في آخر السنة						
(١) = (ب) - (ج)						

توقيع مدير الشركة  
تصديق مدقق الحسابات القانوني

دينار

اسم الشركة  
بيان تحليل الانساق التجارية خلال الفترة

نموذج رقم (٣)

البيان	وثائق فدية			وثائق جماعية		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
(١) انساق رجعية						
(٢) انساق سنوية جديدة						
(١) تأمينات حياة						
(ب) دفعات						
(٣) انساق تجديد						
(١) تأمينات حياة						
(ب) دفعات						
(٤) إعادة تأمين وارد						
المجموع						
(٥) إعادة تأمين صادر						
(٦) صافي المطالبات المستحقها						

توقيع مدير الشركة

تصديق مدقق الحسابات القانوني

مكتبة مناصر

٢٢١٦

نموذج رقم (٤)

اسم الشركة :  
تحليل المطالبات من الفترة :

د ١٠

البيان	مبالغ مسددة		تحت التسديد والتسوية		المجموع	
	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة
(١) الوفاء						
(٢) الوفاء						
(٣) العجز						
(٤) الاسترداد						
(٥) الدفعات السنوية						
(٦) أرباح نقدية						
(٧) أرباح لتخفيض الأقساط						
(٨) أسباب أخرى تذكر بالتفصيل						
المجموع						

توقيع مدير الشركة

تصديق بدقق الحسابات القانوني

٢٢١٧

نموذج رقم (٥) ملخص بوثائق التأمين والالتزامات الخاصة بها في

دينار

البيان	عدد الوثائق	بيانات الوثائق الداخلة في التقدير						القيمة الحالية	
		مبالغ التأمين والمنح	الأقساط التجارية	الأقساط المضافة	للمبالغ التأمين والمنح	للاقساط التجارية	للاقساط المضافة	قيمة الاحتياطي لحساب	لحساب
تأمينات مع الاشتراك في الأرباح :									
- عقود اضافية									
- أقساط اضافية									
- تأمين مدى الحياة									
- تأمين مختلط									
- أنواع أخرى بالتفصيل									
مجموع تأمينات الحياة مع الاشتراك في الأرباح									
تأمينات بدون الاشتراك في الأرباح									
- عقود اضافية									
- أقساط اضافية									
- تأمين مدى الحياة									
- تأمين مختلط									
- أنواع أخرى بالتفصيل									
مجموع تأمينات الحياة بدون الاشتراك في الأرباح									
المجموع الكلي للتأمينات الفردية :									
خصم إعادة التأمين									
صافي التأمينات الفردية :									
- الدفعات الفورية									
- الدفعات المؤجلة									
مجموع الدفعات خصم إعادة التأمين									
صافي الدفعات									

١ - على الشركة ان تقدم بياناً مستقلاً على نموذج مشابه من العمليات الخبيرة خارج المملكة (بالنسبة للشركات الأردنية فقط) وكذلك من عمليات إعادة التأمين الواركة.

٢ - اذا زيد من المؤمن عليه عند حساب التقدير لا يدرج القسط الاضافي.

٣ - بالنسبة للوثائق المشاركة في الأرباح يبين عدد الأقساط السنوية الواجب سدادها قبل اكتساب توقيع الخبير الاكتواري للشركة الحق في المنحة.

ملحق من الاصل



اسم القرية :  
وفاق تأميمات مدى الحياة ( باقسط تدفع مدى الحياة ) السارية في :

توقيع رقم (١)

بدون الاشتراك في الأرباح		مع الاشتراك في الأرباح		السوق المستخدم في عملية التقييم
القطر السنوي	القطر السنوي	القطر السنوي	القطر السنوي	
إجمالي	عادي	إجمالي	عادي	
				أقل من ٢٠
				٢٤ - ٢٠
				٢٩ - ٢٥
				٣٤ - ٣٠
				٣٩ - ٣٥
				المجموع

توقيع الخبير الاكتواري للقرية

اسم القرية :  
وفاق التأمين المخطط السارية في :

توقيع رقم (١) ب

بدون الاشتراك في الأرباح		مع الاشتراك في الأرباح		سنة انتهاء التأمين
القطر السنوي	القطر السنوي	القطر السنوي	القطر السنوي	
إجمالي	عادي	إجمالي	عادي	
				١٩٨٧ : مثال
				١٩٨٨
				١٩٨٩
				وبعد ١٥ سنة في مجموعات
				كل منها لمدة خمس سنوات

توقيع الخبير الاكتواري

مكتبة من الكتب

٢٢٢٠

اسم الشركة :  
نموذج رقم (٧) :  
الاحتياطيات في :

البيان	دينار أردني	البيان	دينار أردني
(١) صافي الاحتياطي الحسابي		(٤) أموال فرع الحياة (من الحسابات الختامية)	
(٢) تحويلات الى حسابات أخرى (يوضح كل تحويل على حدة)		(٥) تحويلات من حسابات أخرى	
(٣) الفائض قبل التوزيع:		(٦) المعجز	
المجموع		المجموع	

توقيع الخبير الاكتواري للشركة

٢٢٢١

اسم الشركة :  
نموذج رقم (٨) :  
بيان توزيع الفائض الناتج عن التقدير في :

البيان	دينار
١ - المبالغ المخصصة لحملة وثائق التأمين: (أ) قيمة اضافات لمبالغ التأمين (ب) توزيع نقدي (ج) تخفيض أقساط	
٢ - المبالغ المخصصة للمساهمين (تحويل الى حساب الأرباح والخسائر)	
٣ - التحويل الى احتياطيات أخرى (يذكر كل تحويل)	
٤ - المرحل للمال الاحتياطي لفرع الحياة:	
المجموع	

توقيع الخبير الاكتواري للشركة

ملاحظات:

- ١ - يعد بيان بنماذج من المنح المخصصة لكل مائة دينار أردني لوثائق مدى الحياة والمختلط مع بيان اذا كانت الاضافة نسبة من مبلغ التأمين أو مبلغ التأمين مضافا اليه المنح السابق اضافتها
- ٢ - توضح طريقة معاملة الوثائق التي تنتهي بالوفاء أو الوفاة او الاسترداد بعد تاريخ التقدير الحالي وقبل تاريخ التقدير اللاحق

هذه هي الاصل



## ١٠ - شهادة الخبير الاكتواري :

يبين الخبير الاكتواري في الشهادة الموقعة منه ما يلي :

- (١) إذا كان من رأيه أن الشركة تمسك سجلات منتظمة متضمنة البيانات اللازمة لحساب الالتزامات بالنسبة لوثائق تأمينات الحياة وتكوين الأموال والدفعات .
- (٢) إذا كان من رأيه أن قيمة الاحتياطي الحسابي المبينة من النموذج رقم (٧) مع اية احتياطات اضافية ( تذكر هنا ) يرى تخصيصها لفرع التأمين على الحياة كافية لتغطية التزامات الشركة بالنسبة لوثائق التأمين على الحياة وتكوين الأموال والدفعات السارية من تاريخ التقدير .
- (٣) إذا كان من رأيه أن الشركة قد خصصت استثمارات كافية لتغطية التزاماتها بالنسبة لفرع التأمين على الحياة وانها قد التزمت بنصوص القرار الوزاري الساري المفعول بشأن توظيف واستثمار هذه الأموال .

وزير الصناعة والتجارة

حمدي الطباع

تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٨  
صادرة بموجب قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١

لوحظ ان هناك بعض الشركات والمؤسسات والمكاتب المرخصة من هذه الوزارة لنقل البضائع و/أو الركاب تتعاقد مع الغير على نقل البضائع والركاب داخل الاردن او من الاردن للخارج او من الخارج للاردن او عبر الاردن بواسطة الترانزيت دون علم وزارة النقل والاتصالات ودون التقيد بالتعريفات والاجور الصادرة عن هذه الوزارة ولما كانت هذه الوزارة هي المسؤولة عن تنظيم قطاع النقل بكل ما يشمل عليه من وسائل ووسائل نقل بالاضافة الى منح رخص ممارسة العمل عملا باحكام المادتين ٤ و ١١ من قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ معلية واعتبارا من تاريخه يتوجب على كل من المذكورين اعلاه ان يوافي هذه الوزارة بنسخة من جميع عقود النقل الحالية المبرمة فيما بينهم والغير كما وانه يتوجب على كل من يرغب مستقبلا التعاقد مع الغير ان يتقدم بصيغة العقد الجديد المقترح للحصول على موافقة الوزارة قبل توقيعه .

كما والفت انتباه جميع المذكورين اعلاه ، تحت طائلة العقوبات التي نصت عليها القوانين والانتظمة والتعليمات والقرارات السارية المفعول، بضرورة التقيد بجميع احكام قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ بها في ذلك التقيد بكل دقة بالتعريف والاجور المحددة من هذه الوزارة وعدم ممارسة اي من اعمال النقل البري الا بعد الحصول على الترخيص اللازم لذلك .

١٩٨٨/١١/٨

وزير النقل والاتصالات  
المهندس خالد الحاج حسن

تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ م (١)  
تعليمات معدلة للتعليمات الادارية والمالية لشؤون الحج

صادرة عن مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بمقتضى المادة ٤٣ من نظام الاوقاف رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بموجب النظمين رقم ١١ و ١٨ لسنة ١٩٨٨ .

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات معدلة للتعليمات الادارية والمالية لشؤون الحج لسنة ١٩٨٨ ) وتقرأ مع التعليمات الادارية والمالية لشؤون الحج رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ والمشار اليها بالتعليمات الاصليه كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية الى التعليمات الاصليه رقم ٢٥ ويعد ترقيم المواد اللاحقة .

المادة ٢٥ - ١ - يتم استئجار مراكز لبعثة الحج الاردنية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وفق الخطوات التالية :

١ - يشكل الوزير لجنة من موظفي الوزارة وفق ما جاء في المادة التاسعة من هذه التعليمات تتولى البحث عن عدد من العمارات التي تصلح ان تكون مقرا للبعثة ومفاوضة اصحابها على اجرتها السنوية وشروط طيها وتقديم تقرير مفصل بذلك الى لجنة شؤون الحج .

٢ - تدرس لجنة شؤون الحج التقرير المقدم من اللجنة المنصوص عليها بالمادة السابقة وتنسب الى الوزير بالموافقة على استئجار العمارة المناسبة .

٣ - يجوز تشكيل اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة من افراد بعثة الحج الادارية اثناء موسم الحج عند الضرورة بقرار من الوزير .

ب - يتم استئجار الخيام اللازمة لمراكز البعثة في عرفات ومنى بقرار من رئيس بعثات الحج او من يفوضه .

(١) اقر مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هذه التعليمات بقراره رقم ٦ في جلسته رقم ١٣ تاريخ

١٩٨٨/٨/٢٨ .

هكذا عند الاصل

قرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٨  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على دعوة فلها من دولة رئيس الوزراء بكتابه ن. ٣٧١٣/١ المؤرخ في ١٤/٨/٨١ هـ الموافق ١٩٨٨/٢/٢٠ لتفسير بعض النصوص القانونية في قانون نقابة المحامين رقم ١٩٧٢/١١ المعدل .

لدى الاطلاع على كتاب نقيب الحامين المرقى بكتاب دولته المؤرخ في ١٢/٣/١٩٨٨ الذي يطلب فيه تسليم الفترة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نقابة الحامين لسنة ١٩٧٢ ويبان ما اذا كان اعتبار مدة التدريب سنة واحدة فقط مشروط بحصول الحائز على مؤهله قبل تسجيله حاميا متدربا لاول مرة ام انه يستوي في ذلك حصوله على المؤهل قبل تسجيله متدربا مع حصوله على المؤهل بعد تسجيله متدربا .

لدى الاطلاع على هذه المادة المعدلة بالقانون رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ تنص: مع مراعاة احكام المادة ٢٨ والفرقة ٢ من المادة ٣٥ من هذا القانون تكون مدة التدريب على المهنة سنتين للحائز على الشهادة الجامعية الاولى في الحقوق وسنة واحدة للحائز على دبلوم من الدراسات العليا في القانون او المجتبر في الحقوق او على شهادة المعهد العالي للمحاماة في احدى الدول العربية او على درجة الدكتوراه في احدى مواد القانون.

نستخلص من هذا النص ان مدة تدريب الحائز على الشهادة الجامعة الاولى هي سنتان من تاريخ تسجيله كحاجم متدرب . اما الحائز على دبلومين من الدراسات العليا في القانون او الماجستير في الحقوق او على شهادة المعهد العالي للحماية في احدى الدول العربية او على درجة الدكتوراه فيتمتعه سنة تدريب واحدة والطلبة في ذلك ان تدريبه في هذه الحالة يكون بعد ان حصل على معلومات وعلم ازيد مما حصله اثناء دراسته لنيل الشهادة الجامعية الاولى .

وبما أن حكم القانون يتحقق عند وجود علمته مان ما يبنني على ذلك ان اعتبار مدة التدريب سنة واحدة كافية لتسجيل الحائز على الشهادة الثانية في القانون ان يكون التدريب بعد الحصول على الشهادة الثانية .

اما اذا كانت مدة تدريبه بناء على الشهادة القانونية الاولى تزيد على سنة فحسب ان يكمل المستنقن ولو لم يتدرب بعد حصوله على الشهادة الثانية لمدة سنة على اساس من حقوقه المكتسبة .

وإذا كانت مدة تدريبه قبل حصوله على الشهادة القانونية الثانية أقل من سنة فعليه أن ينترب سنة كاملة بعد حصوله عليها حتى يحق له أن يسجل في النقابة كبحكم استـاذ .

هذا ما نقره بصدد التفسير المطلوب . قرارا صدر بتاريخ ٣ محرم سنة ١٤٠٩ هـ الموافق ١٦/٨/١٩٨٨ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لحكمة التمييز	
عبد الكريم معاذ	صلاح ارشيدات	نجيب الرشدان

عضو	عضو
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء	مندوب وزارة العدل
عيسى طرابلسي	مفتي وزارة العدل
( مخالف )	هاجد شما

قرار المخافاة  
للسيد عيسى طهائى  
رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء

مع احترامي لرأي الاكثريّة الموقر ، فأنّي اخالفهافيه للاعتبارات والاسباب التالية : —

١ - لقد جاء نص المادة ٢٧ من قانون نقابة المحامين رقم ١١ سنة ١٩٧٢ مطلقاً فيها يتفق بمدة التدريب على المحاماة للحائزين على مؤهلات علمية معينة -توان كانت تلك الأداة قد جاءت متفاوتة بالنظر إلى نوع المؤهل العلمي ودرجته ، فنصت المادة ٢٧ المشار إليها على ان ( تكون مدة التدريب على المهنة سنتين للحائز على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق ، وسنة واحدة للحائز على دبلومين من الدراسات العليا في القانون أو الجسستير في الحقوق ، وعلى شهادة المعيد العالي للمحاماة في إحدى المجلات العلمية أو على درجة الدكتوراة في إحدى مواد القانون ) .

٢ - ووجه الإطلاق في هذه المادة انها لم تشترط ان يكون المحامي المتردد قد حصل على احدى الشهادات او الدرجات الاعلى من الشهادة الجامعية الاولى في الحقوق ، قبل تسجيله محاميا متدربا حتى تعتبر مدة تدريبه على المهنة سنة واحدة ، وباتمام ان هذا الشرط - هو قيد - لم ينص عليه صراحة فلا يمكن تدبره لاي يجوز ، استنتاجه من نص المادة او من اي جملة او عبارة فيها ؛ ولذلك فان مدة التدريب على المحاماة تكون سنة واحدة لمن يحصل في اي وقت على احدى تلك الشهادات او الدرجات العلمية العليا في الحقوق ، فاذا كان قد حصل عليها قبل تسجيله ، محاميا متدربا ، تدريب سنة واحدة على المهنة من تاريخ تسجيله ، واذا حصل عليها بعد تسجيله اقيم ما تبقى من السنة في التدريب على المحاماة اذا لم يكن قد انتهت وينتهي امره مع التدريب اذا حصل على احدى تلك الشهادات او الدرجات العلمية ؛ فليفي الحقوق بعد ان يتم سنة في التدريب .

٣- وإذا قبل ان مدة التدريب على المحاماة جعلت سنة واحدة لحامل الشهادة او الدرجة العلمية العليا في الحقوق لان شهادته او درجته تلك تجعله اكثر علما وخبرة ، واسرع في اعمال التدريب على المهنة من حامل الشهادة الجامعية الاولى ، فان هذا القول يحضه السببان القانونيان التاليان : -

الاول : ان افعال التدريب على المحاماة ومو'ضيع التدريب عليها هي ، سواء كان المتدرب حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى او على شهادة أعلى منها ، ولذلك فلا بأس في ان تحسب له مدة التدريب على المحاماة مهما كانت الشهادة التي كان يحملها خلال تلك المدة .

الثاني : ان الشهادة الجامعية في الحقوق ، سواء كانت أولى او كانت أعلى منها ، ليست مطلوبة لغايات التدرج على المحاماة فقط ، وان كانت مدة التدرج قد حددت على أساسها ، ولكنها مطلوبة أيضا لغايات ممارسة أعمال المحاماة أيضا بعد ان ينهي حملها مدة التدرج المقررة ، ويستند لممارسة المهنة فعلا ، فيفعل ذلك - كما تؤهله له شهاداته العلمية - على المستوى الأعلى للممارسة .

١٠ - وبما احكام التقدم في القانون المدني ، او القواعد العامة المتعلقة بالتقدم ، فلا علاقة لها بوفوع مدة التدريب على المحاماة ، ولا تطبق عليها من اي اوية ذلك لاكثر من سبب ، اهمها ان للتدرب على المحاماة مدتين ، تسرى احدها على فئة معينة من المحامين المتقدمين ، وتسرى الثانية على فئة اخرى من المحامين المتقدمين تخلف عن الفئة الاولى ، وجاء النص على مدتي التدريب ، وفلتي المحامين جميعا معا في قانون نقابة المحامين ، ولم يكن النص فيه اول الامر على مدة محددة وواحدة للمحامين المتقدمين جميعا على المحاماة ، وجاء قانون جديد بعد ذلك عدل مدة التدريب فك جعلها سنة واحدة لجميع المحامين المتقدمين بدلا من سنتين ، فانو يصح التساؤل عما اذا كانت المادة الجديدة في المدة التدريبية هي التي يجب تطبيقها على هذا المحامي المتدرب او ذلك ، كما هو الحال في احكام التقدم التي تقرم على من تنازع التوائين من حيث زمن تطبيقها اذا اختلفت المدة في القانون الجديد عما كانت عليه في القانون القديم ، فقد

July 12/50



نصت الفقرة ١ من المادة ٧ من القانون المدني الأردني على أن (تسري النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل) وجاءت الفقرة ٢ من المادة نفسها لتعفي بان (النصوص القديمة هي التي تسري على المسائل الخاصة بتقادم ووقته وانقطاعه وذلك عن المادة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة) ، ونصت الفقرة ١ من المادة ٨ من القانون نفسه على أنه (إذا قرر النص الجديد مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم سرت المدة القديمة من وقت العمل بالنص الجديد ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك) . وانتهت الفقرة ٢ من المادة ٨ هذه إلى القول بأنه (إذا كان الباقي من المدة التي نص عليها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد فإن التقادم يتم بانقضاء هذا الباقي) . وهكذا فإن التقادم كما وضعته هذه النصوص من القانون المدني أنها يدخل — كما اشرت إلى ذلك سابقا — في نطاق التطبيق الزمني للقانون وذلك في حالة تنازع القوانين أو النصوص القانونية من حيث زمن تطبيقها واختلاف مدة مرور الزمن ، أي التقادم ، على الحق نفسه في القانون الجديد عما كانت في القانون القديم .

١٩٨٨/٨/١٦

عضو الديوان الخاص بتفسير القوانين  
عيسى طمائي  
رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء

### قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم غ/٢٧١٢ المؤرخ في ١٤٠٨/٨/١ هـ الموافق ١٩٨٨/٢/٢٠ لتفسير قانون مغاولي الانشاءات رقم ١٣ لسنة ١٩٨٧ ونظام الغرف التجارية فيها يتعلق بأثر المادة ٨ من القانون في حق المغاولين المسجلين في النقابة باسترداد رسوم الانتساب التي دفعوها لغرفة التجارة عن سنة ١٩٨٨ .

لدى الاطلاع على قانون مغاولي الانشاءات رقم ١٣ لسنة ١٩٨٧ تبين ما يلي :-

المادة ٨/د من القانون تنص ( بالرغم مما ورد في احكام اي قانون اخر لا يلزم المغاول المسجل في النقابة بالانضمام الى الغرف التجارية في المملكة او الاشتراك فيها)  
ونصت المادة الثالثة من نظام الغرف التجارية رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ كما يلي :-

١ - تتألف الهيئة العامة من المنتسبين الى عضوية الغرف التجارية .

ب - يجب على التجار والصيارفة والمصدرين والمستوردين والوسطاء والمغاولين . . ان ينتسبوا الى عضوية الغرف التجارية قبل ممارستهم العمل اذا كانت في البلد التي يتعاطون فيها العمل غرفة تجارية .  
كما نصت المادة ٥١ من هذا النظام كما يلي :-

عند اصدار رخص المهن من قبل الدوائر المالية يشترط على الطالب إبراز شهادة تشير الى تسديد اشتراكه السنوي وتسجيله لدى الغرفة التجارية اذا كان يقيم في مدينة فيها غرفة تجارية .

يستفاد من هذه النصوص ان المغاولين كانوا قبل صدور قانون مغاولي الانشاءات ملزمين بالانتساب الى غرفة التجارة في البلد التي يتعاطون العمل فيها عملاً باحكام المادتين ٣/ب و ٥١ من نظام الغرف التجارية . الا انه لما صدر القانون المشار اليه آنفاً أصبحوا غير ملزمين بان ينتسبوا اليها وإنما جعل القانون لهم الخيار في ان ينتسبوا أولاً ينتسبوا بحكم المادة ٨/د من القانون فإذا ما انتسب المغاول الى غرفة التجارة بعد صدور قانون مغاولي الانشاءات فيكون قد اختار هذا الانتساب بطوعاً ويلزمه اداء الرسم المقرر ولا يحق لأي من الذين انتسبوا الى غرفة التجارة بطوعاً ودفعوا رسوم الانتساب استرداد ما دفعوه مقابل انتسابهم .  
هذا ما نقرره بصدد النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صادر بتاريخ ٣ محرم سنة ١٤٠٩ هـ . الموافق ١٩٨٨/٨/١٦ .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	بفسير القوانين
عبد الكريم معاذ	صلاح ارشيدات	نجهب الرشيدان

عضو	عضو
مندوب وزارة الصناعة والتجارة	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
مدير التجارة	عيسى طمائي
شوقي حدادين	

هذا من الأصل



## قرار رقم ١١ لسنة ١٩٨٨

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على دعوة تلقاها من دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم ٤٧٠٢/١/٥/٢٢ تاريخ ١٤٠٨/٨/٢٤ هـ الموافق ١٩٨٨/٤/١١ لتفسير المادة ٢٦ من نظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٢ وبين فيها اذا كان الموظف يستوفي رواتبه كاملة عن مدة خدمة العلم وتحفظ السلطة له بوظيفته ام لا .

لدى الاطلاع على المادة ٢٦/ب من نظام موظفي السلطة رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٢ نجدها تنص كما يلي :  
(اذا استدعى الموظف الى الخدمة العسكرية فيعتبر متديبا ويستوفي راتبه كاملا عن مدة خدمته ) .

وتنص المادة ٢١ من قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٦ : يخضع للقوانين والاوراق والتعليمات المعمول بها في القوات المسلحة كل من : -

١ - يستدعى لاداء خدمة العلم اثناء تادية تلك الخدمة .  
ب - يستدعى من قوة الاحتياط . الخ .

يستفاد من هذه المادة ان خدمة المكلف هي خدمة عسكرية ويستدعى للخدمة استدعاء كفراد القوة الاحتياطية .

ولذا فان منطوق المادة ٢٦/ب من نظام موظفي سلطة الكهرباء ينطبق على المكلف بخدمة العلم . وبما ان علاقة الموظف بسلطة الكهرباء هي علاقة تنظيمية بمعنى ان النظام هو الذي يحددها .

وبما ان نص المادة المشار اليها اتنا واضح الدلال بان موظف سلطة الكهرباء الاردنية يستوفي رواتبه كاملة اثناء تادية خدمة العلم وتحفظ له السلطة بوظيفته على اعتبار انه يتدب فهو لا يحتل اجتهادا اخر اذ لا اجتهاد في مورد النص .

هذا ما نقرره ببيان التفسير المطلوب .

قرار صدر بتاريخ ٢ محرم سنة ١٤٠٩ هـ الموافق ١٩٨٨/٨/١٦

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	
عبد الكريم معاذ	صلاح ارشيدات	نجيب الرشدان

عضو	عضو	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
مندوب سلطة الكهرباء الاردنية	مندوب الدوائر المالية والادارية	
محمد احمد الجبل	عيسى طباش	

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين

## قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على دعوة تلقاها من دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه ص ١/٤/٢٨٢ المؤرخ في ١٤٠٨/٩/١٠ الموافق ١٩٨٨/٤/٢٦ لتفسير الفقرة ب من المادة الثانية من النظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ المعدل لنظام الشروط والمواصفات الفنية للصيديات العامة والمستودعات وبيان ما يلي :

١ . هل تعتبر منطقة التجاري المحلي ومنطقة المعارض من المناطق التجارية المشمولة بالنس وبالتالي تكون المسافة اربعين مترا ام تعتبر من المناطق الاخرى .

٢ . عند قياس المسافة بين الموقعين كيف يتم تحديد اقرب نقطتين هل تعتبر اقرب نقطة بداية سعة الباب ام من الجدار الذي تبدأ به سعة المحل .

لدى الاطلاع على المادة الثانية من النظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ نجدها تنص : يلغى نص الفقرة ب من المادة ٢ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

ب - ان تكون المسافة بينها وبين اية صيدلية قائمة اربعين مترا على الاقل في المناطق التجارية المركزية والطولية ومئة وعشرين مترا على الاقل في المناطق الاخرى وتحدد المسافة في الحالتين بقياسها بين اقرب نقطتين من الموقعين على الشارع العام .

ولدى الاطلاع على حكم محكمة العدل العليا رقم ٢٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٠ المتضمن ان النظام المشار اليه قد اوجب ان تكون المسافة بين الصيدلية المطلوب ترخيصها وبين الصيدلية القائمة ٤٠م على الاقل في المناطق التجارية المركزية والطولية ومئة وعشرين مترا في المناطق الاخرى وتحدد المسافة في الحالتين بقياسها بين اقرب نقطتين من الموقع على الشارع العام .

وبما ان المادة ١٢٣ من الدستور الاردني قد خولت الديوان الخاص صلاحية تفسير اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة .

وبما ان محكمة العدل العليا قد فسرت النظام المطلوب تفسيره معتبرة منطقة التجاري المحلي ومنطقة المعارض من المناطق الاخرى التي يجب ان تكون المسافة بين الصيدلية القائمة والصيدلية المطلوب ترخيصها ١٢٠ مترا وتحدد المسافة بقياسها بين اقرب نقطتين من الموقعين على الشارع العام .

لذا فان الديوان لا يختص بتفسير النظام المشار اليه بعد ان فسرتة المحاكم .  
فنقرر عدم الاختصاص .

قرار صدر بتاريخ ٣ محرم سنة ١٤٠٩ هـ الموافق ١٩٨٨/٨/١٦

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	
عبد الكريم معاذ	صلاح ارشيدات	نجيب الرشدان

عضو	مندوب وزارة الصحة	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
حسام الدين مسمار	عيسى طباش	

محكمة العدل